



البيان الصحفي لورشة عمل منتدى القاهرة للتغير المناخي
اسابع والعشرين من أكتوبر في فندق كونراد
"تحت عنوان " تدبير الموارد المالية للتغير المناخي

قبيل أسابيع قليلة من انطلاق مؤتمر الامم المتحدة الوجد والعشرون في العاصمة الفرنسية باريس جاء لقاء خبراء تدبير الموارد المالية لتخفيف اثار التغير المناخي ومنظمات المجتمع المدني وممثلي الحكومة المصرية والأوساط الأكاديمية من خلال ورشة العمل التي جرت في السابع والعشرين من شهر أكتوبر الماضي في فندق كونراد حيث جرت مناقشة آليات تمويل مشروعات ذات الصلة بالتغير المناخي في مصر.

وقد قام بافتتاح ورشة العمل هذه تحت عنوان " تدبير الموارد المالية لتخفيف آثار التغير المناخي " كل من سفراء الاتحاد الأوروبي وألمانيا وفرنسا والسيد د/ خالد فهمي وزير البيئة المصري. وكانت تلك الورشة قد نظمت بالمشاركة بين وفد الاتحاد الأوروبي بالقاهرة ومنتدى القاهرة للتغير المناخي والمعهد الثقافي الفرنسي وقد توافقت الرؤى بين الدكتور خالد فهمي وزير البيئة المصري على انه يجب التوصل الى اتفاق شامل في مؤتمر باريس على أن موضوع تدبير الموارد المالية للتخفيف من آثار التغير المناخي لا بد وان يكون له دور محور في عملية المفاوضات في باريس.

وقال السيد السفير/ جيمس موران سفير الاتحاد الأوروبي بالقاهرة من خلال كلمته الافتتاحية: " نحن الآن نمر بلحظة مهمة جدا قبيل انعقاد مؤتمر مهم حول التغير المناخي."

وشدد على ان الاتحاد الأوروبي كان أول المبادرين إلى الإعلان عن مساهمة طموحة وأنه من المنتظر أن تقدم كل الدول خارطة طريق واضحة حول الكيفية

التي ستخفض بها الانبعاثات فيما يسمى بالمساهمة الوطنية المقررة على الصعيد الوطني لكل دولة على حدة

وتوقع السفير موران أن تنشر جمهورية مصر العربية خطتها في المساهمات الوطنية في تقليل الانبعاثات التي ستلتزم بها قريبا جدا. وقال: " لقد ربط الاتحاد الأوربي ميزانيته للسنوات الست المقبلة بالتغير المناخي. " وأضاف إن ما يعادل العشرين بالمائة من ميزانية الاتحاد الأوربي سيتم انفاقها على الأنشطة المتعلقة بالتغير المناخي، كما أن قيمة المشاريع ذات الصلة بالتغير المناخي والمشاريع الجاري الإعداد لها قط تتجاوز سبعمائة مليون يورو في شكل منح لمصر

وقد بدأ السيد السفير / يوليوس جورج لوي، سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية بالقاهرة كلمته الافتتاحية بالقول بأن التغير المناخي قد تجاوز منذ فترة طويل محال البيئة ويعد الان تهديد للسلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم وأضاف سيادته: " إن الفشل في التوصل لإتفاق في مؤتمر باريس سيكون له عواقب وخيمة ولكن بدرجات متفاوتة على البلدان في جميع أنحاء العالم. وستكون مصر بين الدول الأكثر تضررا من عواقب التغير المناخي والارتفاع في درجات الحرارة حول العالم: حيث ارتفاع مستوى البحار والتصحر وندرة المياه تمثل فقط بعض المخاطر الناجمة زيادة متوسط درجات الحرارة وأكد سعادة السفير لوي أن التجربة الألمانية في التحول إلى مصادر الطاقة الجديدة قد أظهرت أن التقدم الاقتصادي والاستثمارات ذات الصلة في مشاريع "التغير المناخي تسير جنبا الى جنب

وقد أعلن السفير الفرنسي بالقاهرة/ أندريه باران لدى إلقاء كلمته ان قضية التمويل ستكون لها جانبا رئيسيا من المفاوضات المقبلة في مؤتمر باريس كجزء " من " اتفاقية طموحة وملزمة نحن نتطلع اليها

وصندوق المناخ الأخضر في اطار اتفاقية الامم المتحدة الإطارية هي آلية لمساعدة البلدان النامية للتغلب على عمليات التكيف والتخفيف التي تشكل حجر الزاوية في الجهود المبذولة لزيادة تمويل مشروعات المناخ. وقال: " يجب إن نجمع مائة مليار دولار هذا العام سواء من التمويل العام أو الخاص وينبغي على "الدول النامية أيضا تحمل مسؤولياتها

وقال الدكتور خالد فهمي وزير البيئة المصري في كلمته الافتتاحية: "إننا نجتمع اليوم لمناقشة قضية حاسمة. نحن نناقش سبل التمويل وهو موضوع اقتصادي وسياسي علاوة على كونه يمس قطاع البيئة." "وقد حي الحاضرين الوضع في الاعتبار أن القارة الأفريقية تنتج فقط أربعة بالمائة من الانبعاثات الضارة على مستوى العالم، في حين أننا الأكثر معاناة من الجفاف والإجهاد الحراري وندرة المياه والظواهر الجوية المتطرفة

وفقا لما قاله سيادة الوزير فهمي أن هناك إرادة سياسية متوفرة لانجاح مؤتمر باريس وضمن أن مصر والدول الأفريقية سوف تبذل قصارى جهدها لضمان هذه النتيجة. وأضاف السيد الوزير: "إننا لا يمكننا فصل قضية التمويل عن قضيتي نقل التكنولوجيا وبناء القدرات." "واختتم سيادته الكلمة مطالباً بمزيد من الثقة والشفافية في عملية التفاوض

وجاءت الجلسة الأولى من ورشة العمل لتسليط الضوء على آليات تمويل مشاريع المناخ الحالية في إطار مفاوضات المناخ وخارجها. وقدم ماثيو باليو ممثلاً عن مفوضية الاتحاد الأوروبي لمحة شاملة عن أين نقف اليوم في ضوء اقتراب موعد مؤتمر باريس. وأوضح أن مائة وخمس وخمسين دولة قدمت مساهماتها الوطنية التي ستلزم بها في هذا الإطار وأنه على الرغم من كل تلك الجهود فإن الالتزامات لا تحد من ارتفاع درجات الحرارة عند المعدل المأمول بإضافة درجتين ..او ثلاث والتي قد لا تكون كافية لوقف التغير المناخي

وأوضح باليو أن تمويل التغير المناخي لا يمكن ان يكون قضية التمويل العام للبلدان الصناعية فقط وان هناك حاجة الى زيادة العمل مع بلدان الجنوب في إطار مجموعة من الاحتمالات المختلفة

وقد ركز السيد رالف بوده الخبير بمعهد البيئة في ألمانيا في عرضه على المساهمات الوطنية الأي تقدمها وتلتزم بها الدول. وعبر عن أسفه عن عدم تقديم إطار واضح لكيفية تأطير الدول لمساهماته الوطنية بالقدر الكافي. وقال: "منذ أن وضعت الدول احتياجاتها المالية بطريقة مختلفة في كل بلد على حدة فقد أصبح من الصعب علينا تقدير كم من الأموال ينبغي تخصيصها." واضح ان الهدف الرئيسي لاتفاق باريس هو إقامة اتفاق سياسي رفيع المستوى من شأنها وضع اللبنة الأولى لقرارات متوسطة ومنخفضة المستوى للعقود القادمة. كما ان قضية المناخ ليست لعبة سيرك تقدم يحصل مقدمها على المقابل المادي بل هي قضية

"سياسية

وكان السيد كاسبر فان دير تاك، ممثل مشروع مناخ الجنوب قد قدم تصورا من خلال عرضه عن طرق لجذب مصادر التمويل لمشروعات المناخ لدول جنوبي البحر الأبيض المتوسط. وقال: "إذا حاولنا إجتذاب مصادر تميل لمشروعات المناخ فان ذلك سيكون بمثابة موقف يربح به الجميع. وهو الأمر الذي سيعود بالنفع على التنمية في البلاد وبخاصة في حصد فوائد تحقيق التكيف والتخفيف من آثار التغير المناخي". وقد أوصى السيد فان دير تاك أيضا بالتركيز على هذا الموضوع تحديدا لأن هناك حاجة إلى توثيق محدد حتى يتم جذب مصادر التمويل.

وقد قدم السيد/ هارديان جودين، ممثلا للوكالة الفرنسية، عرضا للمشاريع الجارية والمنفذة من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية في مصر، والتي تمر بشل تقليدي لما يسمى نظام الصمة الكربونية. وتم التركيز على مجالات الزراعة والطاقة وتنمية القطاع الخاص. وهناك مشروع بارز للتمويل في هذا الإطار وهو مشروع انشاء الخط الثالث لمترو انفاق القاهرة الجديد

وقدمت السيدة / ماريان ريكا ألفارو ، ممثلة لبنك الاستثمار الأوربي عرضا للمعايير التي يتم على اساسها تمويل المشاريع من قبل البنك وكذا استراتيجية بنك الاستثمار الأوربي لقياس البصمة الكربونية للمشروعات.

وأما الدكتور / محمد بيومي ، ممثل برنامج التنمية للأمم المتحدة في مصر فقد عرض لأمثلة من المشاريع على نطاق أصغر في مجال الطاقة المتجددة مع مراعاة العنصر الاجتماعي. وضرب د. بيومي مثالين على تلك المشاريع الناجحة وهي إنشاء وحدة الكتلة الحيوية للمزارعين الفقراء باستخدام تقنية منخفضة التكلفة وكذلك مشروع كفاءة الطاقة من خلال إقناع احد البنوك الكبيرة في مصر بالتحول الى لمبات الليد الموفرة في كل فروعها. وإضافة إلى ذلك يشارك برنامج الامم المتحدة الانمائي في إنشاء ممرات مرورية للدراجات في مختلف محافظات مصر

وقد قدم السيد/ هارديان جودين، ممثلا للوكالة الفرنسية، عرضا للمشاريع الجارية والمنفذة من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية في مصر، والتي تمر بشل تقليدي لما يسمى نظام الصمة الكربونية. وتم التركيز على مجالات الزراعة والطاقة وتنمية القطاع الخاص. وهناك مشروع بارز للتمويل في هذا الإطار وهو مشروع انشاء الخط الثالث لمترو انفاق القاهرة الجديد.

وقدمت السيدة / ماريا ريكا ألفارو ، ممثلة لبنك الاستثمار الأوروبي عرضا للمعايير التي يتم على اساسها تمويل المشاريع من قبل البنك وكذا استراتيجية بنك الاستثمار الأوروبي لقياس البصمة الكربونية للمشروعات.

وأكد السيد/ اسامة عبد العزيز، ممثل الاستشارات المتكاملة بالقطاع الخاص على أن التعهد بتقديم مائة مليار دولار لتمويل مشروعات المناخ للتكيف والتخفيف من الاثار الناجمة عن التغير المناخي لن تكون كافية لجميع الدول على المدى البعيد؛ مما يجعل اشراك القطاع الخاص لا غنى عنه. كما ان السياسات الحكومية مثل تعريف الطاقة الجديدة من خارج الشبكة الحكومية لا بد وان تهدف إلى تشجيع اشراك القطاع الخاص على الاستثمار منخفضة الكربون والحد من سياسات دعم الطاقة التي تدمر الأسعار والتغلب على العقبات الاخرى.

وسوف تستمر المناقشات قبيل عقد المؤتمر الدول للام المتحدة حول المناخ في باريس. وفي هذا الإطار وضع مشروع وثيقة بون المتضمنة لاربع وثلاثين صفحة في الاعتبار وجعلها أساس لمفاوضات المؤتمر الدولي في باريس. ويجب هنا ايضا وضع مصالح جميع الأطراف موضع التلبية. وسوف يتوقف تحقيق ذلك على الكثير من المشاورات غير الرسمية السابقة للمؤتمر خلال الأسابيع المقبلة. ونأمل في أن يكون المفاوضات في وضعية أفضل للتوصل إتفاق.